صندوق استثمار بنك البركة مصر

التقرير الربع سنوي

الربع الثاني ٢٠٢٣

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية
- لجنة الشريعة يجب أن توافق على جميع استثمارات الصندوق
- يمكن للصندوق أيضا الاستثمار في أذون الخزانة وسندات الخزانة وسندات الشركات وسندات التوريق والودائع وفقاً للنسب المسموح بها فى نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سيولة أسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوثيقة في آخر يوم عمل مصرفي من كل أسبوع
- الحد الأدني للاكتتاب هو ١٠ وثائق استثمارية

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق أسهم مفتوح
تاريخ التأسيس	مايو-٢٠٠٦
سعر الوثيقة ج.م	١٧٨,٢٣ ج.م.
اجمالي التوزيعات من التأسيس	٦١,٦٠ ج.م.
كود الصندوق في Bloomberg	EFGSAFA
كود ISIN الخاص بالصندوق	٦٥٠٧٧٥٦٨

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسي
مساعد مدير الاستثمار	مصطفي عامر

بيانات التواصل

بنك البركة مصر	
تليفون	١٩٣٧٣
فاكس	+٢٠٢-٣٣٧٦١١٤٥٣
العنوان الالكتروني	http://www.albaraka-bank.com/

محفظة الصندوق

أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الثاني ٢٠٢٣	٩,٨%
العائد منذ بداية العام	١٩,٧%
٢٠٢٢	٢٨,٩%
٢٠٢١	١١,٠%
منذ ٥ سنوات	٣٥,٣%
منذ التأسيس	٢٣٥,٢%

توزيع الأصول

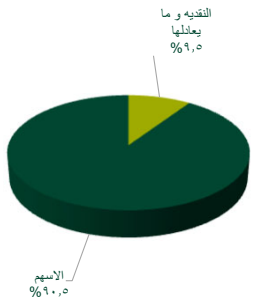

الاداء

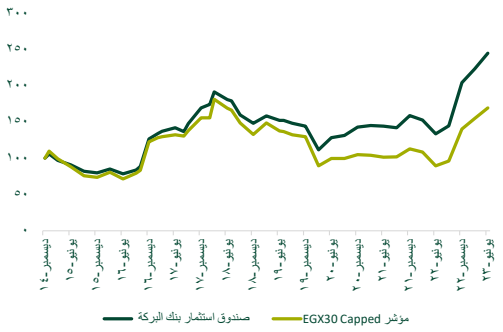

تحليل السوق

أسواق المال العالمية

بدأت أسواق المال العالمية عام ٢٠٢٣ بشكل إيجابي حيث ارتفع مؤشر S&P500و مؤشر مورجان ستانلي للأسواق العالمية ب١٥.٩% و ١٤.٠% على التوالي خلال النصف الأول من العام. نعتقد أن الأداء الجيد للأسواق العالمية يعود للأسباب الاتية:

- حماس المستثمرين للذكاء الصناعي و هو ما أدى إلى ارتفاعات كبيرة في قطاع تكنولوجيا المعلومات. من الجدير بالذكر أن أداء مؤشر S&P500كان مدفوعا ب٧ شركات في قطاع تكنولوجيا المعلومات يمثلون ٢٨% من المؤشر: نيفيديا (١٨٩.٥%)، ميتا (١٣٨.٥%)، تسلا (١١٢.٥%)، امازون (٥٥.٢%)، ابل (٤٩.٧%)، مايكروسوفت (٤٢.٧%)، و الفابيت (٣٦.٣%).

- اقتناع المستثمرين أن البنك الفيدرالي الأمريكي سيتوقف عن رفع أسعار الفائدة عقب قيامه برفعها ٥% خلال الفترة من مارس ٢٠٢٢ إلى مايو ٢٠٢٣ في حين انخفضت نسبة التضخم في أمريكا من ٩.٠% في يونيو ٢٠٢٣ إلى ٤% في مايو ٢٠٢٣.

- يتبع الغالبية العظمى من المستثمرين إلى النظرة المستقبلية و بما أن توقعاتهم أن السياسة التقشفية للبنك الفيدرالي على وشك الانتهاء فسيؤدي ذلك إلى فرص نمو جيدة لأسواق المال.

نعتقد أن التضخم سيستمر في الانخفاض و أن الفترة المتبقية من ٢٠٢٣ و بالإضافة إلى ٢٠٢٤ ستتسم بارتفاع معدلات البطالة تدريجيا و هو ما سيؤدي إلى انخفاض التضخم و ضعف قيمة الدولار الأمريكي أمام العملات العالمية الرئيسية مما يؤدي إلى ارتفاع أسواق المال و السلع.

الأسواق الناشئة

تحرك مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة في نفس اتجاه الأسواق العالمية لكن بوتيرة أقل حيث ارتفع ب٣.٥% فقط خلال النصف الأول من ٢٠٢٣ مضغوطا بالأداء السلبي للسوق الصيني الذي يمثل ٣١% من المؤشر و قد انخفض ب٦.٥% خلال النصف الأول من ٢٠٢٣. يرجع الأداء السلبي للسوق الصيني إلى اعتقاد المستثمرين أنه تم المبالغة في نسب النمو المتوقعة للصين عقب فتح الاقتصاد حيث ارتفع الناتج المحلي ب٦.٥% و هو أقل من المتوقع نظرا لضعف الأرقام المقارنة في فترة الغلق الكامل وفقا لسياسة الـzero-covid.

من الجدير بالذكر أن تقييمات مضاعف الربحية للأسواق الناشئة تراجعت خلال ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ نتيجة قوة الدولار الأمريكي و تأثير ذلك على التضخم في الأسواق الناشئة و هو ما أدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة و ضعف الطلب المحلي مما أدى إلى تراجع متوسط أرباح الشركات. يتداول مؤشر MSCIللأسواق الناشئة على مضاعف ربحية يقدر ب١٢.١ مرة و هو أقل بحدود ١٨% من متوسط الخمس سنوات السابقة المقدر ب١٤.٨ مرة.

نعتقد أن نسب النمو في الصين ستستمر في الارتفاع و أنه رغم انها اقل من التوقعات إلا ان سترتفع مع الوقت إلى ٨% و هو ما سيدعم أرباح الشركات و النظرة المستقبلية للأسواق الناشئة خاصة ظل ضعف الدولار الأمريكي عقب انتهاء السياسة التقشفية للبنك الفيدرالي. و بناء عيه و بما اننا في نهاية مرحلة السياسة التقشفية نتوقع أن تعاود الأسواق الناشئة التداول على متوسطاتها التاريخية و تداول علو مستويات اعلى من متوسطاتها التاريخية عندما يبدا البنك الفيدرالي في سياسة توسعية.

سوق الأسهم المصرى

يتداول السوق المصري على تباين وفقا لعملة التقييم فبالعملة المحلية ارتفع المؤشر الرئيسي للسوق ب٢١% خلال النصف الأول من ٢٠٢٣ متفوقا على الأسواق العالمية و الأسواق الناشئة في حين أننا لو وضعنا في الاعتبار انخفاض قيمة الجنيه ب٢٠% خلال نفس الفترة، نجد أن السوق قد انخفض ب٣% بالدولار الأمريكي خلال النصف الأول من ٢٠٢٣.

من الملاحظ أن أرباح الشركات الرئيسية في السوق المصري ارتفعت ب٣٩.٢% في ٢٠٢٢ و ٥٤.١% في الربع الأول من ٢٠٢٣ في حين ارتفع المؤشر الرئيسي ب٢٢.٢% خلال ٢٠٢٢ و ٢١% في النصف الأول من ٢٠٢٣ و هو ما يعكس انخفاض مضاعف الربحية التي يتداول عليها السوق و هو ما يعكس تخوف المستثمرين من ارتفاع مستوى الدين الخارجي و تأثير ذلك على سعر الصرف.

يتداول السوق المصري حاليا تداول على مضاعف ربحية يقدر ب٦.٥ مرة و هو أقل بحدود ٤٠% من متوسط الخمس سنوات السابقة المقدر ب١٠.٧ مرة. و بناء عليه نعتقد ان تطبيق نظام صرف مرن و المضي في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي و التوسع في تعظيم دور القطاع الخاص سيؤدي إلى ارتفاع السوق المصري مع الأسواق الناشئة و معاودته التداول على مستوياته التاريخية. لكن يجب الوضع في الاعتبار أن العديد من المستثمرين المحليين يتعاملوا حاليا مع السوق على أنه نوع من التحوط ضد تذبذب سعر الصرف و ضعف قيمة الجنيه المصري و هو ما سيدعم السوق في ظل توقعاتنا بنمو الأرباح المستقبلية.